



المسؤولية الناجمة عن خطأ الإدارة الضريبية

م.م. محمد صالح مهدي الزهيري

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة ديالى

Liability arising from tax administration error

Mohammad saleh mahdi Al-zuhairi

the College of Administration and Economics

- University of Diyala

المستخلاص: لكل شخص طبيعي او شخص اعتباري اللجوء الى القضاء وهذا بموجب الدستور^١، وبما ان الدول تسعى الى التحديث المستمر للتشرعيات، ومنها التشريعات التي تخصل الشأن الضريبي، ما يستوجب احاطتها بمجموعة من الاحكام الواضحة والمفصلة لترتقي الى التقارب مع المبادئ الذاتية وصولاً الى ريادة التطبيق الامثل من جهة الادارة الضريبية وحسن الاداء الطوعي الذي يقع على عاتق المكلف بالضريبة، لأن القانون الضريبي بدء مندمجاً مع القانون الإداري، عموماً سيستقل متى ما توفرت له السبل ليصبح (القانون المالي) على وجه الخصوص. **الكلمات المفتاحية:** قضاء_ ضرر_ ضريبة_ مسؤولية.

Abstract: Every natural or legal person has the right to resort to the judiciary, in accordance with the constitution. Given that countries strive to continually update their legislation, including legislation pertaining to tax matters, this requires encompassing a set of clear and detailed provisions to ensure consistency with the underlying principles, leading to optimal implementation by tax administration and voluntary performance, which is the responsibility of the taxpayer. This is because tax law, while initially integrated with administrative law in general, will become independent once the means are available to it,

^١نصت المادة ١٩ ثالثاً من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتي أعدت حق القاضي حقاً محفولاً ومصوناً للجميع.

specifically, become "financial law **Keywords:** judiciary – damage – taxes – liability.

المقدمة

إذا كان الفعل الضار هو الأساس القانوني لقيام مسؤولية الإدارة عن الاعمال التي تؤديها والتي تسبب أضراراً للغير، فإنه يكون من المهم معرفة المفهوم المسبب لذلك الضرر الذي يؤسس إلى التعويض، خاصة وانه يتعلق بالفعل الضار الذي يصيب الشخص، لأن الأساس الذي تقوم عليه هذه المسؤولية هو الخطأ الشخصي حتى ان كانت الإدارة ذاتها، مع انه لا يمكن حصر الأفعال التي تشكل الخطأ المدني الذي ينشأ عنه تحريك الدعوى المدنية، لكن هنالك اقسام في الآراء بين الفقه والقضاء بشأن الأساس الذي تبني عليه المسؤولية المدنية سواء كانت العلاقة مع الدولة عقدية ام تنظيمية، حرصا على تحقيق التوازن في مركز كل من الدولة متمثلة بإدارة الضريبة حيث في الغالب وجود الدولة كطرف متميز تمارس سلطتها نحو الخاضعين لشؤونها، اي المكلف بدفع الضريبة، او من ناحية الحفاظ على اموال خزينة الدولة من جهة، ولهذا غالبا ما تتخلى الادارة عن افعال موظفيها، ولو كانت اخطائهم حصلت جراء العمل او دون قصد يذكر.

من هنا تتلخص مشكلة البحث، فبعض الفقهاء يرون ان المسؤولية المدنية لا تتحقق إلا إذا كان الفعل يشكل خطأ، سواء كان الخطأ تقسيري أم خطأ عقدي، فهي تبحث في مسلك المسؤول اكثر مما تبحث في الضرر الذي يصيب الغير، وهذا يتوافق مع النظرية الشخصية، لكن يوجد رأي آخر نادى بفكرة الرابط بين الضرر الناجم عن الاعمال، مع وجوب اصلاحه.

ولأهمية تحديد المسؤولية لغرض تعويض الضرر طبقاً لأحكام مسؤولية الإدارة عن اعمالها وتعلقها بالمسؤولية المدنية التقسيриة.

يمكنا تحديد الهدف في اجراء هذا البحث بأن تحديد المسؤولية عن الضرر الناتج عن النزاعات الضريبية له اهمية بالغة، نظراً لانعكاساته الايجابية على الدولة سواء بالنسبة للخزينة العامة او



الذمة المالية للمطالب الضريبية، ولبيان تلك المشكلة وسعياً لتحقيق الهدف نستتبع بدراسة هذا الموضوع منهجاً تحليلياً استقرائياً على فقه القانون الضريبي. وسيكونتناول هذا البحث في تحديد قضاء نظر الدعوى الضريبية في المطلب الأول، ومن ثم ندرس نظرية التفرقة بين الخطأ المرفق والخطأ الشخصي بالمطلب الثاني، مما يستلزم بيان العلاقة السببية بين الفعل والضرر بالمطلب الثالث، وسننهي بحثنا بخاتمة نبين فيها الاستنتاجات، وكذلك التوصيات.

المطلب الأول: قضاء نظر الدعوى الضريبية

لما كان القضاء بكل انواعه يتطلب تحديد القضاء المختص ولائيًا، استلزم الامر ببيان مفهوم الخطأ المرتكب اثناء ممارسة النشاط الضريبي، مصحوباً بسوء النية او بقدر كبير من الجسامـة، للوصول الى الحكم العادل الذي يحسم المنازعـة.

مفهوم الخطأ الضريبي

لو اطعـنا على بعض تعريفـات الفقهاء للخطأ الضريبي لوجـدنا اختلافـ في تحـديد المسـؤولـية الناجـمة عن خطأ الادارـة الضـريـبية، وحسبـ الآتي:

١- **الفقيـه الفـرنـسي Laferrière**“ بأنه: ”التصرف الذي تملـيه نـية سـيئة فيـحركـه الـضعف والـكرـاهـية أو الصـغـينة، مثلـ هـذا التـصرف لا يـعبر عن مـسـؤـولـيـة الإـدارـة بمـفـهـومـها كـهيـكل إـدارـي متـقـرـعـ من تـشكـيلـات الـدولـة قـوـامـة التـصرفـ العـامـ، ولا تـخـصـ المحـاكـمـ الإـدارـيةـ بـنظـرهـ فهوـ تـصرـفـ شـخـصـيـ يـسـأـلـ عـنـهـ اـمامـ المحـاكـمـ العـادـيـةـ“.^١

^١ إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقييد والإطلاق، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٠، ص ١٤.

٢- الفقيه (دو كي) اعتمد في مفهومه على عنصر الهدف كأساس في تعريف الخطأ، وعلى ذلك يرى ان جسامته الخطأ لا تكمن في الخطأ نفسه بل البحث عن الهدف من وراء ذلك الخطأ^١.

٣- الفقيه (فاللين) يرى بأن يكون الخطأ متعمداً وعلى العلاقة بين الخطأ والمرفق العام، بمعنى انه يجب البحث فيما لو كان الخطأ منفصل عن الوظيفة او مرتبط فيها، حيث يكون الخطأ منفصل اذا ارتكب خارج نطاق الوظيفة^٢.

٤- الفقيه (شابي) فإنه يرى عدم وجود مفهوم خاص للخطأ^٣.

ولكن توجد هناك عدة اخطاء مصنفة حسب الآتي :-

أ- الخطأ المرتكب اثناء الوظيفة.

ب- الخطأ المرتكب خارج الوظيفة ولكن له علاقة بها.

ت- الخطأ الذي لا علاقة له بالوظيفة.

^١ د. محمد صالح مهدي الزهيري وآخرون، الدعوى الضريبية الاستعجالية واثرها على النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين تشريعات: العراق- مصر- تونس"، بحث منشور - مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث الاقتصادية- جامعة الفلوجة- كلية الادارة والاقتصاد، العدد خاص، المجلد الخامس سنة ٢٠٢٣ ، ص ٦.

^٢ محمود حامد عطا، النقض الضريبي في المجالين المدني والجنائي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، شارع عبد الخالق ثروت، سنة ٢٠١٦ ، ص ١٢٢ .

^٣ سيد طه بدوي، ولایة القضاء الإداري على بعض اعمال الإدراة ومنها الهيئة العامة للضرائب- جمهورية مصر العربية نموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر الضريبي الدولي الرابع، المنعقد للفترة من ١٣ - ١٠ نيسان ٢٠١٩ ، في مدينة اسطنبول، منشور في مجلة كلية الحقوق للدراسات القانونية - جامعة القاهرة ، العدد السادس السنة الرابعة، سنة ٢٠٢٠ ، ص ٣١٤ .

^٤ ناصر العتيبي، الخطأ في التفسير المالي، مكتبة الفتح، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، سنة ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .



المطلب الثاني: نظرية التفرقة بين الخطأ المرفقى والخطأ الشخصى: يمكن القول بأن الخطأ بشكله العام هو خطأ الإدارة ولو ارتكبه أحد موظفيها دون إخلاله بالالتزامات والواجبات القانونية التي تقررها القواعد العامة، فيكون خطأ شخصياً يترتب عليه مسؤولية الإدارة، تماشياً لقوانين مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها المتربطة مع نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى^١، وتهدف فكرة التفرقة بحسب هذه النظرية إلى تطبيق نظام القضاء المزدوج، حيث تختص جهات القضاء العادي بالنظر والفصل في دعاوى التعويض التي تتظرها على أساس الخطأ الشخصي، بينما تختص جهات القضاء الإداري بوجوب التعويض على أساس الخطأ المرفقى، لكن العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقى تحتاج إلى تطبيق قاعدة الفصل التام بين هذين الخطأين، لغرض فك التباس المسؤولية عن الضرر الذي يصيب الأفراد ان كان أساسه خطأ شخصياً بحثاً او ان يكون سببه خطأ مرافق خالص لسؤال عنه الإدارة فيما بعد، او بإمكان قيام الخطأين معاً، بمعنى اشتراك الإدارة والموظف في احداث الضرر^٢، مما يشير السؤال على حالة ازدواج المسؤولية، بمعنى من الذي يتحمل العبء النهائي للحكم الصادر بالتعويض، اهي الإدارة ام الموظف^٣ حيث نرى ان مصلحة المتضرر ان تتحمل الإدارة عبء التعويض لتوفيق احتمالية إعسار الموظف، مما توجب الضمان في التعويض، طبقاً للقاعدة الأساسية في المسؤولية التقصيرية، التي يتشرط لقيامتها توافر ركن الخطأ بالإضافة الى ركن الضرر.

المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الفعل والضرر: تعد علاقة السببية بين الفعل والضرر، الميزان المحدد لقيام المسؤولية الإدارية او المدنية، بحيث لا تلقى المسؤولية على الشخص إلا

^١جمال حسني هارون، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في القانون المدني الأردني، دار مؤته للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦، ص ٧٨.

سعدون العامری، دور الارادة المنفردة في الإثبات، مكتبة السنہوري للكتاب القانوني، بغداد- شارع المتبي، سنة ٢٠١٤، ص ١٠٢.

^٣منذر الفضل، النظرية العامة للالتزامات، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المدنية الوضعية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط ١، سنة ١٩٩٢، ص ٢٢.

إذا كان تصرفه الخاطئ هو المسبب في الضرر الحاصل، فإذا اجتمعت اركان المسؤولية جاز للمتضرك اللجوء إلى القضاء للمطالبة بتعويض يعادل قيمة الضرر اللاحق به، شريطة إثبات ذلك وإثبات علاقة السببية بين الفعل والضرر، وتحتل الرابطة السببية مكاناً غاية في الأهمية في مجال المسؤولية عموماً والمسؤولية الضريبية على وجه الخصوص، إذا أنها تمثل طرق النجاة الذي يفلت بواسطته الادارة الضريبية او المكلف بالأداء، من أحكام المسؤولية إذا نجح أي منهم في نفي العلاقة بين ما ارتكبه من خطأ وما أصاب المتضرك من الضرر، حيث إن المسؤولية لا تنشأ إلا حال وقوع الضرر، والذي كان سببه الفعل غير المشروع، وعلى النقيض إذا ثبت أن الفعل غير المشروع الذي وقع لم يكن له أثر في حدوث الضرر فسيكون معفياً من المسؤولية، ويترتب على علاقة الادارة الضريبية بالكلف بالأداء التزامات متبادلة بين الطرفين، ويعق على عاتق الادارة الضريبية نوعين من هذه الالتزامات منها ما هو خاص باللوائح والتعليمات، ومنها ما هو خاص بعلاقته بالكلف بالأداء الضريبي. وسنبعنها تباعاً مع بيان اوجه تطبيقها على الادارة، وذلك على النحو الآتي:

- ١- أن الخطأ التقصيرى هو اخلال بالتزام قانوني سابق يتمثل بالامتناع عن الإضرار بالغير، ولمعرفة وجود خطأ من عدم وجوده، يثور السؤال عن الشخص الذي ترد نسبة الخطأ إليه او نفيها عنه جراء نفوذ هذا الالتزام او مدى اخلاله به؟ وهذه الالتزامات السابقة هي للامتناع عن الغش، وترك كل ما يتجاوز حدود المهارة، والالتزام ببذل العناية في رقابة الأشياء، لكن الفقيه (جسوران) يرى ان الخطأ يتجسد في "التجاوز على حق الغير من غير مبرر من حق اقوى او مساوي له على الابسط"، فيلزم هنا ان يتم التجاوز على الحق، سواء كان هذا الحق عام او خاص، ولا يكفي في هذا المعنى التجاوز على مصلحة لا تصل الى درجة الحق، لهذا فإن التجاوز عليها لا يحسب بالضرورة خطأ، ومن ناحية اخرى يتعين لتوافر الخطأ الا يستند المتتجاوز جراء تقصيره تجاه الغير على حق اقوى او معادل لحق الغير يخوله ذلك التجاوز وينفي عنه الصفة غير المشروعة، ونلاحظ ان المشرع المصري يضيف الى تعريف الخطأ (عنصر الإدراك والتمييز)، باعتباره من



العوامل الداخلية التي لا يعتد بها، ومن ثم تعتد بالعنصر المادي للخطأ وحده وهو عنصر الاخلاقي أو التعدي^١، وذلك لأنه لو تم التسليم بهذا الاتجاه لتعذر في كثير من الاحيان اثبات ادراك مرتکب الفعل الضار، ونعني بذلك تحمل الطرف المتضرر تبعات الفعل الضار نظراً لصعوبة اثبات عنصر الادراك والتمييز، اما بالنسبة للالتزام القانوني السابق وهو الالتزام باحترام حقوق الكافة وعدم الاضرار بها، فهو التزام (بذل عناء) باتخاذ الحيطة واليقظة والتبصر في السلوك لدرء الإضرار بالغير، وللتمييز بين الخطأ والصواب يستعان بالسلوك المعتمد وفق معايير موضوعية، ويقصد بها ان المشرع يقوم بوضع مقاييس عامة ومؤكدة وقائمة على التجربة المستمدّة من الملاحظة العامة والمجردة للسلوك الانساني المتوسط، بعض النظر عن الظروف الشخصية، مع الاعتداد بالظروف الخارجية التي احاطت بالسلوك محل التقييم ، ومن ثم فإن الالتزام القانوني يفرض على الاشخاص الطبيعية او الاشخاص المعنوية ان تلتزم في سلوكها بما يلزمهم اليقظة والتبصر، حتى لا يتضرر الغير، فالمسؤولية الخاطئة وفقاً للمعيار الموضوعي تتحقق ولو كان الفاعل الإداري في صورة ارتكاب الخطأ، ولا تتصرف في الظروف الطبيعية او الطارئة وفقاً للمعيار الذي تتصرف بموجبه في اعمالها المعتمدة، ومن ثم لا يكون لها الدفع بظروفها الشخصية.

وباسقاط ما تقدم على ركن الخطأ في المسؤولية المدنية الملحة بالإدارة، نلاحظ انه ينبغي النظر الى المأثور في سلوك الإدارة المعتمدة عليه، لنتخذه معياراً للتقييم، فاذا ارتكب مالك محل تجاري مخالفة للقوانين وللواحة الضريبية، وقام موظف الضرائب بالتوصية في اغلاق هذا المحل التجاري^٢، مع عدم ارتقاء تلك المخالفة الى الغلق، لكنه تم ذلك ورتب خسارة

^١ عبد الرزاق احمد السنهوري، مصادر الالتزام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة- شارع عبد الخالق ثروت، سنة ١٩٨٠ ص ١٨٢ .

^٢ د. محمد صالح مهدي الزهيري وآخرون، الدعوى الضريبية الاستعجالية واثرها على النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين تشريعات: العراق- مصر- تونس"، مصدر سابق، ص ٨.

صاحب المتجر، فإن الإدارة الضريبية تعد مسؤولة عن تعويض تلك الضرر، فأي خطأ يؤدي إلى الضرر بالغير فإنه يرتب المسؤولية في الضمان، ومهما اختلف نوع الخطأ فإنه ينبغي التأكيد أن المسؤولية تتعقد للقضاء العادي بمجرد ارتكاب خطأ.

٤- أن الضرر هو ما يؤثر في مصلحة الشخص أو في حقوقه، والجدير بالذكر ان هناك رأياً انصب على اساس جديد، سمي بنظرية الضمان^١، ويقوم بالنظر إلى المتضرر وحقوقه، وليس من زاوية المتسبب بالضرر أو الفاعل، كما ذهبت نظرية الخطأ وتحمل التبعية وتجاهلها تماماً حقوق المتضررين، وبالتالي فأن كل شخص يتمتع بحق الاستقرار الذي ينبع عنه حقوق، فمن حق الشخص ان يملك التصرف بحرية شرط ان يراعي الانظمة وقواعد الحيطة في عدم الإخلال بحق الغير في الاستقرار، فإذا اتى تصرفًا ضاراً بحق الغير، يلتزم بتعويضه عما اصابه من ضرر، وانتقدت هذه النظرية بأنها قاصرة عن تحقيق العدالة، فهي إن كانت تعوض المتضرر فإنها قد تدين الإدارة عن اعمالها.

الخاتمة. يستوجب احاطة الشؤون الضريبية بمجموعة من الاحكام الواضحة والمفصلة لترتيبي الى التاسب مع المبادئ الذاتية وصولاً الى ريادة التطبيق الامثل من الإدارة الضريبية وحسن الاداء الطوعي الذي يقع على عاتق المكلف بالضريبة، لتسجم حياثات المنازعة مع الاختصاص وطبيعته القانونية، وبناءً على ما تم تناوله نسجل هذه الاستنتاجات.

١- هناك علاقه قويه بين المسؤولية المدنية للإدارة و الفعل الضار الذي يصيب الشخص.
٢- أن الخطأ بشكله العام هو خطأ الإدارة ولو ارتكبه احد موظفيها دون إخلاله بالالتزامات والواجبات القانونية التي تقررها القواعد العامة.

^١ سيد طه بدوي، ولایة القضاء الإداري على بعض اعمال الإدارة ومنها الهيئة العامة للضرائب- جمهورية مصر العربية نموذجاً، مصدر سابق، ص ٣١٠.



٣- يكون خطأً شخصياً يترتب عليه مسؤولية الإدارة، طبقاً لأحكام مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها التي تتماشى مع نظرية التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.

٤- الخطأ المرتكب اثناء ممارسة النشاط الإداري، مصحوباً بسوء النية او بقدر كبير من الجسامه، الذي تمليه نية سيئة، مثل هذا التصرف لا يعبر عن مسؤولية الإدارة، ولا تختص المحاكم الإدارية بنظره فهو تصرف شخصي يُسأل المكلف الضريبي عنه امام المحاكم العاديه.

وفي الختام نقدم بعض التوصيات، لعل المتلقى يأخذ بالحسبان، إن العلاقة القائمة ما بين اطراف المنازعه الضريبيه يحكمها القانون العام، كنتيجة للقرارات الضريبية الإدارية بصورها المختلفة، وكونه المختص دون غيره من الجهات الأخرى، الذي يمتلك سلطة إلغاء القرارات الإدارية والتعويض عن الاضرار التي قد تسببها تلك القرارات. وبناءً على ما تم تناوله نسجل هذه التوصيات.

١- على للإدارة تحمل مسؤوليتها عن الافعال الضارة التي تحدث من الموظف اثناء قيامه بعمله بعد التأكيد عدم التعمد في احداث الضرر .

٢- أن الأساس الذي تقوم عليه هذه المسؤولية هو الخطأ الشخصي حتى ان كانت الإدارة ذاتها.

٣- تطبيق بعض الأحكام التي تتضمنها التشريعات الأخرى على بعض العلاقات الضريبية، كأحكام القانون المدني او القانون الجنائي او القانون التجاري، عندما يعترى القانون الضريبي نقص، فان ذلك لا يعد إقراراً بأن هذه القوانين تمثل المبدأ او الأصل الذي يحتم الرجوع إليه، بل يعد استثناءً، كون القانون المدني يمثل الشريعة العامة للمسائل التي سكت عن ادراجها القانون الضريبي، او عندما ترتبط المسئولية المدنية للإدارة ارتباطاًوثيقاً بالفعل الضار.

٤- أن الأساس الذي تقوم عليه هذه المسؤولية هو الخطأ في صورة مسؤولية المتبع عن أعمال التابع.

هذا ما حاولت جاهداً اتمامه لعلي اوصلت بعض المفاهيم احسبها نتائج ثم اعقبتها بعض التوصيات، أتأمل ان تكون مرشدة إلى طريق الإصلاح البحثي والتشريعي في هذا الجزء الخاص بالضرائب ضمن قوانيننا الوطنية.

والحمد لله رب العالمين...

المصادر.

١- إبراهيم الدسوقي أبو الليل، المسؤولية المدنية بين التقييد والإطلاق، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٠.

٢- جمال حسني هارون، المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في القانون المدني الأردني، دار مؤته لكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦.

٣- د. سيد طه بدوي، ولاية القضاء الإداري على بعض اعمال الإدارة ومنها الهيئة العامة للضرائب- جمهورية مصر العربية نموذجاً، بحث مقدم للمؤتمر الضريبي الدولي الرابع، المنعقد للفترة من ١٣ - ١٠ نيسان ٢٠١٩ ، في مدينة اسطنبول، منشور في مجلة كلية الحقوق للدراسات القانونية - جامعة القاهرة ، العدد السادس السنة الرابعة، سنة ٣١٤.

٤- د. عبد الرزاق احمد السنهوري، مصادر الالتزام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة- شارع عبد الخالق ثروت، سنة ١٩٨٠.



- ٥- د. محمد صالح مهدي الزهيري وأخرون، الدعوى الضريبية الاستعجالية واثرها على النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين تشريعات: العراق - مصر - تونس"، بحث منشور - مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث الاقتصادية - جامعة الفلوجة - كلية الادارة والاقتصاد، العدد خاص، المجلد الخامس سنة ٢٠٢٣.
- ٦- د. منذر الفضل، النظرية العامة لللتزمات، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المدنية الوضعية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط١، سنة ١٩٩٢.
- ٧- د. ناصر العتيبي، الخطأ في التقسيير المالي، مكتبة الفتح، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة، سنة ١٩٩٠.
- ٨- سعدون العامري، دور الارادة المنفردة في الاثبات، مكتبة السنهروري للكتاب القانوني، بغداد - شارع المتتبّي، سنة ٢٠١٤.
- ٩- محمود حامد عطا، النقض الضريبي في المجالين المدني والجنائي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، شارع عبد الخالق ثروت، سنة ٢٠١٦.

Sources.

- 1- Ibrahim Al-Dasouqi Abu Al-Layl, Civil Liability between Restriction and Absoluteness, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1980.
- 2- Gamal Hosni Haroun, Tort Liability for the Acts of Others in Jordanian Civil Law, Mu'tah University Book House, First Edition, 1996.

- 3- Dr. Sayed Taha Badawi, The Jurisdiction of the Administrative Judiciary over Certain Administrative Activities, Including the General Tax Authority – The Arab Republic of Egypt as a Model, a paper presented at the Fourth International Tax Conference, held from April 10–13, 2019, in Istanbul, published in the Journal of the Faculty of Law for Legal Studies – Cairo University, Issue Six, Year Four, Year 314.
- 4- Dr. Abdel Razek Ahmed Al-Sanhouri, Sources of Obligation, Al-Nahda Al-Arabiya Library, Cairo – Abdel Khaleq Tharwat Street, 1980.
- 5- Dr. Muhammad Salih Mahdi Al-Zuhairi and others, "The Urgent Tax Claim and Its Impact on Economic Growth: A Comparative Study of Legislation in Iraq, Egypt, and Tunisia," published research, Journal of Business Economics for Economic Research, University of Fallujah, College of Administration and Economics, Special Issue, Volume 5, 2023.
- 6- Dr. Munther Al-Fadl, "The General Theory of Obligations: A Comparative Study between Islamic Jurisprudence and Positive Civil Laws," Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1st ed., 1992.
- 7- Dr. Nasser Al-Otaibi, "Error in Financial Interpretation," Al-Fath Library, Kuwait, Issue 4, Year 6, 1990.



- 8- Saadoun Al-Amiri, "The Role of Unilateral Will in Proof," Al-Sanhouri Library for Legal Books, Baghdad, Al-Mutanabbi Street, 2014.
- 9- Mahmoud Hamed Atta, "Tax Cassation in the Civil and Criminal Fields," Al-Nahda Al-Arabiya Library, Cairo, Abdel Khaleq Tharwat Street, 2016.